مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل	المجلد ٨ العدد ١ يوليو ٢٠٢٤
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢	Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية	E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في تونس

Civil society and democratic transformation in Tunisia

محمود محمد جاد الكريم محمد*(١)، عبد الرحيم أحمد محمد خليل (٢)، عبد الله فيصل علام محمد (٣)

(١)	المؤلف المختص*: باحث، بقسم السياسة والاقتصاد، تخصص سياسة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان
(٢)	أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة أسيوط.
(٣)	أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية التجارة، جامعة أسيوط.

الملخص:

يبدو المشهد السياسي في تونس متباينًا خاصة بين القوى السياسية والاجتماعية, في ظل الأزمات المتلاحقة للمشاهد المختلفة والمتعلقة بعملية التحول الديمقراطي, والتي يحفها العديد من المخاطر بسبب الاحتقان السياسي والتجاذبات, وبالرغم من ذلك فقد كانت خطوة هامة قامت بها قوى المجتمع المدني بانتخاب المجلس التأسيسي في أكتوبر ٢٠١١, وتلى ذلك انتخابات تشريعية في أكتوبر عام ٢٠١٤, ظهر من خلالها مجلس لنواب الشعب جمع تنوعًا للمشهد السياسي في تونس, وجاءت الانتخابات الرئاسية في نفس العام لتتجه نحو مسار التحول الديمقراطية.

أوضحت هذه الدراسة فعالية المجتمع المدني نحو الأخذ بالتحول الديمقراطي, في ظل المشاركة الشعبية والسياسية, والتي تدعم قيم المواطنة, وترسخ سيادة القانون, بما تمتلكه مؤسسات المجتمع المدني من تنظيمات وقدرات تنسق وتنظم وتزيد من قوة الدولة, وقوة تلك المؤسسات, لتصبح الدولة التونسية تحمل الصبغة الديمقراطية, التي تحقق تطلعات الشعب التونسي, وتزيل همومه, بل وتساعده في تقديم إسهاماته التي تتحول لتفاعلات تعمل على تحقيق مزيد من الديمقراطية.

كلمات مفتاحية: التحول الديمقراطي, المجتمع المدني, تونس,

Abstract:-

The political scene in Tunisia appears to be mixed, especially between the political and social forces, in light of the successive crises that have extended for many decades and the various scenes related to the process of democratic transformation in Tunisia, which is fraught with many risks due to political tension and tensions. Despite this, it was an important step taken by the forces of society. The Civil Assembly elected the Constituent Assembly in October 2011, followed by legislative elections in October 2014, through which a House of People's Representatives emerged that brought together the diversity of the political scene in Tunisia. The presidential elections came in the same year to move towards the path of democratic transformation.

This study demonstrated the effectiveness of civil society towards adopting a democratic transformation, in light of popular and political participation, which supports the values of citizenship and establishes the rule of law, with the organizations and capabilities possessed by civil society institutions that coordinate, organize and increase the strength of the state, and the strength of those institutions, so that the Tunisian state becomes Democracy, which fulfills the aspirations of the Tunisian people, removes their concerns, and even helps them make their contributions, which are transformed into interactions that work to achieve more democracy.

Keywords: Democratic Transation, Civil Society, Tunisia.

المقدمة:

يُعد المجتمع المدني من الظواهر المميزة للحياة السياسية في تونس, قبل وأثناء وبعد الثورة التونسية, التي كرست تطلعات التونسيين نحو تحقيق التنمية, وتحسين العلاقة بين الدولة والمواطن. حيث شهدت السياسة التونسية في يناير ٢٠١١ حراكًا ملفتًا بعد سقوط النظام السابق ل "زين العابدين بن علي" وسقط معه حزبه الذي انفرد بالعمل السياسي, بالرغم من وجود ثمانية أحزاب في عهده تم الاعتراف بها. وتؤكد التطورات في الموقف التونسي على الأهمية التي يوليها المجتمع المدني لتحقيق المشاركة السياسية, والقيام بتعبئة المواطنين, والعمل على تقديم المساهمة في عمليات الإصلاح السياسي.[١]

[١] صالح زياد, **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس**, رسالة ماجستير, تونس: جامعة محمد الصديق بن يحيى, كلية الحقوق والعلوم السياسية, ٢٠١٢-٢٠١٣, ص أ.

٢ خير الله سبهان عبد الله الجبوري, "دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية", **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**, الجزائر: العدد ٣٢, يناير ٢٠١٨, ص ص ٣٣-٣٤.

تُعد مؤسسات المجتمع المدني ذات الأهمية لتحقيق التقدم السياسي على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المعاصرة, لأنها تهتم بتحقيق التقدم للفرد والمجتمع, باعتبار أن مسؤولية الفرد تنصب على أن يكون عنصرًا مؤثرًا وفاعلًا في المجتمع, وبالنسبة للمجتمع يكون عبر مؤسسات المجتمع المدني وتكون لديه سلطة وقوة مؤثرة, مقابل السلطة التي تتمتع بها الدولة, وهذا يجعل عدم وجود تسلط أو استبداد في وجود الطرف الموازن, الذي يقوم بعملية المراقبة والمحاسبة, وهو ما يمنح المجتمع التمتع بسلطة فاعلة وموثرة في نفس الوقت خاصة في تقرير المصير.[١]

يعتبر التحول الديمقراطي مجموعة من المراحل تبدأ بمرحلة زوال النظم السلطوية, ويليها ظهور ديمقراطيات تسعى لترسيخ النظم الخاصة بها, وهذه العملية تعكس إعادة توزيع القوة, حيث يقل نصيب الدولة لصالح مؤسسات المجتمع المدني, بهدف إحداث نوعًا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع, وبالتالي يمكن قبول الجدل السياسي.[٢] إذن فالتحول الديمقراطي يهدف لإعادة النظر في خارطة القوة, وإعادة التوازن بين الدولة والمؤسسات المتمثلة في منظمات المجتمع الدولي.[٣]

أهمية البحث:

تزايد الاهتمام بدراسة المجتمع المدني وعلاقاته بالتحول الديمقراطي, والتغيرات الجذرية التي حدثت في الممارسة السياسية والديمقراطية, ودخل مفهوم المجتمع المدني في حيز الاهتمام باعتباره من الدوافع الأساسية التي تعمل لتحقيق التحول الديمقراطي خاصة بالبعدين الاقتصادي والاجتماعي, لذلك فإن تحليل العلاقة بين المتغيرين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي دليل على الكفاءة والقدرة التي يتميز بها المجتمع المدني, في ظل العلاقة التفاعلية التي تربطه بعملية التحول الديمقراطي. ومن هنا تظهر أهمية هذا البحث في طرح دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس.

---

٣ محمد نصر مهنا, **الدستورية والسياسة: دراسة تطبيقية**, (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث, ٢٠٠٥), ص ٢٤٢.

٤ علي خليفة الكواري, **الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية**, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, ٢٠٠٢), ص ٢٥.

إشكالية البحث:

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني متغير لابد منه للممارسة الديمقراطية, حيث تكمن الإشكالية التي يسعى البحث في الإجابة عليها تدور حول السؤال الرئيسي وهو:

ما هو المدى الذي يمكن أن يساهم به المجتمع المدني في تحقيق التحول الديمقراطي بتونس؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات هى:

-هل الأدوار التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني دائمًا إيجابية؟

-ما هى طبيعة العلاقة التي تربط المجتمع المدني والنظام السياسي في تونس خاصة في عهد الرؤساء "بورقيبة وبن علي وقيس سعيد؟

-هل نجح المجتمع المدني في المساهمة تحقيق التحول الديمقراطي في تونس؟

فرضيات البحث:

للإجابة على تساؤلات البحث تم طرح الفرضيات التالية:

- كلما زادت استقلالية المجتمع المدني كلما ارتفع تأثيرها الإيجابي في الأدوار التي يقوم بها.
- عدم الحكم الرشيد والقهر الذي مارسه النظام السياسي في تونس أدى لتدخل مؤسسات المجتمع المدني والبحث عن التحول الديمقراطي.
- مساهمات المجتمع المدني بفاعلية في المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية أدى لنجاحه في تحقيق الديمقراطية.

منهجية البحث:

تفرض طبيعة البحث الاستعانة بالمنهج التاريخي من خلال تحليل الأحداث والوقائع, والمنهج المقارن لمقارنة أداء المجتمع المدني من خلال المراحل المختلفة التي مر بها نحو الوصول لمسار التحول الديمقراطي في تونس, وتقييم مستوى التأثير الذي أحدثه المجتمع المدني في التحول الديمقراطي.

تقسيم البحث:

تضمن البحث أربعة مطالب, إضافة للمقدمة والخاتمة. جاء المطلب الأول وشمل مؤسسات المجتمع المدني. والمطلب الثاني عملية التحول الديمقراطي, والمطلب الثالث محددات طبيعة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والنظام السياسي, والمطلب الرابع مستقبل المجتمع المدني نحو تعزيز التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: مؤسسات المجتمع المدني

أولًا: مفهوم المجتمع المدني:

قُصد من مفهوم المجتمع المدني عند ظهوره في نهاية القرن الماضي بأنه مجموعة من الجماعات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية أو غير الرسمية, أو الأهلية, وهو مصطلح آخر غير تلك الجماعات أو المؤسسات أو الهيئات, فهو مجتمع متدين, ونقيض المجتمع التقليدي يتكون من مؤسسات إدارية يقوم أشخاص بإنشائها بينهم وذلك لتنظيم حياتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. بينما يرى أخرون المجتمع المدني بأنه قرين للفكر الغربي, وأن فكرته دخلت للفلسفة السياسية للتعبير عن علاقة بين قطبين هما: السياسة والمجتمع, والصراع الدائر بينهما والذي يدخل في إطار فكرة الحق الطبيعي.[١]

يرتبط مفهوم المجتمع المدني من الناحية التاريخية في الفكر السياسي, بمفهوم جماعات المصالح, منذ ارسطو لا سيما في تناوله للعلاقة التي تجمع بين طبيعة النظام السياسي وصراع جماعات المصالح, مروراً بفلسفة "هيجل" حول المجتمع المدني, فالمجتمع المدني هو المستوى الوسيط بين العائلة والدولة.[٢] والمجتمع المدني وفقاً لأفكار "هيجل" يُعرف بأنه يحتل موقع وسط بين العائلة والدولة, وهو يتكون من التنظيمات التي تقوم على أساس التعاقد الحر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة.[٣]

---

[١] محمود، وريحان، المجتمع المدني في الوطن العربي الواقع والتحديات، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، العدد الرابع, ٢٠٠٨, ص ص ٢٦٦-٣٠١.

[٢] عبد الرحمن التميمي, منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الفساد, ورقة عمل مقدمة في الورشة التدريبية بعنوان " دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد", هيئة مكافحة الفساد, رام االله, ٢٧ أغسطس ٢٠١٣, ص١ .

[٣] بلعيور الطاهر, المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي, **مجلة العلوم الانسانية**, الجزائر: جامعة محمد خضير بسكرة, العدد العاشر, ٢٠٠٦, ص ١٢٢.

أكد "جان جاك روسو" على الارتباط الذي يجمع المجتمع المدني بالدولة, وإن الحرية تعتبر الركيزة الاساسية التي يقوم عليها المجتمع المدني, ويقصد هنا بالحرية: بأنها انعدام العقبات أمام طريق الاختيارات, وهي المحرك الرئيسي لوجود المجتمع المدني وتطوره. بينما يرى "توماس هوبز" المجتمع المدني بأنه المجتمع الذي تطبق فيه مجموعة من القواعد والحدود المرتبطة بحقوق الآخرين.[١]

هناك باحثين قدموا تعريفات للمجتمع المدني نابعة من الصفات التي حددها الفيلسوف الانجليزي "جون لوك" بأن للمجتمع المدني عبارة عن هياكل، وتنظيمات تقوم في عملها ووظائفها وفي علاقتها مع الآخرين على منظومة قيمية معينة، أهمها الحرية المكفولة للمجتمع، مع قبول الآخر.[٢]

المجتمع المدني هو مجموعة من المنظمات، والمؤسسات التي تقع خارج نطاق الدولة، وهي منفصلة عنها، وتهيئ للأفراد مساحة ملائمة لممارسة نشاطاتها، فتسارع لتفعيل التغيرات التي تحدث داخل المجتمع. ولها دور إيجابي في تعجيل وتيرة التقدم الاجتماعي، والسياسي, والثقافي.[٣]

يشير المفهوم المعاصر للمجتمع المدني بشكل عام, الى مجموعة المؤسسات التطوعية التي تحاول ملء الفراغ الاجتماعي, الذي نجم عن عدم مد سلطة الدولة, أو النظام السياسي الرسمي في العديد من المجالات الاجتماعية مثل المنظمات الأهلية, والنقابات, والجمعيات, والأحزاب السياسية, وأجهزة الإعلام, بالرغم من الخلاف القائم بين الباحثين الخاص بمدى صحة انطباق ذلك على الأحزاب السياسية, بوصفها تنظيمات تسعى الى السلطة وتسلمها في نهاية المطاف.[٤]

ثانيًا: خصائص المجتمع المدني:

هناك العديد من الخصائص التي يتمتع بها المجتمع المدني وهى:

---

[١] عايدة مسلم حماد النوايشة, **دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الاردن**, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب والعلوم, قسم العلوم السياسية, جامعة الشرق الاوسط,عمان: ٢٠١٠ ص ص ٥- ٦.

[٢] النيادي, عبد الله راشد, **اثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطوير حقوق الإنسان والمجتمع المدني في إطار جامعة الدول العربية ١٩٩٠-٢٠٠٧**, رسالة ماجستير غير منشورة, الأردن: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا, ٢٠٠٨, ص ١٥.

[٣] أحمد العيساوي, **المجتمع المدني بين الدولة والمجتمع- المجتمع المدني ودوره في التنمية**, (الجزائر: الوادي, الرابطة الولائية للفكر والإبداع, ٢٠٠٥, ص ٤٧.

[٤] نوار منصري, **واقع المجتمع المدني في تونس**, تونس: مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية, ط١ , ٢٠١٦, ص ١١.

-المجتمع المدني ذو مؤسسات هذه المؤسسات لا تباشر نشاطًا سياسيًا, بالرغم ما يكون لها مواقف بشأن بعض من القضايا السياسية التي تؤثر على السياسات العامة.[١]

-مجتمع ذو مؤسسات مبنية على قبول الاختلاف, والتسامح, والتنوع, وإيجاد حل الصراعات بالطرق السلمية.[٢]

-مجتمع ذو مؤسسات تُبنى على الاستقلالية والإرادة الحرة والطوعية.

-مجتمع ذو مؤسسات لا تكون هادفة للربح بالشكل العام.

المطلب الثاني: عملية التحول الديمقراطي

أولًا: مفهوم التحول الديمقراطي:

يعتبر أحد مفاتيح هذه الدراسة ومتغيراتها التي أثارت اهتمام العديد من الباحثين, كما حمل العديد من التعابير أيضًا الديمقراطية, والانتقال الديمقراطي. فالتحول يشير إلى الدمقرطة, والتحول يعني تحويل السلطة من يد الحكام المطلقين, إلي حكومة ديموقراطية منتخبة, أي اجتياز المسافة التي تفصل بين أنظمة الحكم غير الديمقراطي, والحكم الديمقراطي. وهكذا يتحقق الانتقال بعد انهيار النظام القديم, وتوافق القوي السياسية علي اختيار النظام الديمقراطي الجديد, بمؤسساته وإجراءاته, حيث لا يتخلص النظام الوليد من المشكلات السابقة للانتقال. أما التحول فمرحلة تلي الانتقال وهي عملية ممتدة, وتشمل عمليات مرتدة تعمل في الاتجاه المضاد.[٣]

ويعرف التحول الديمقراطي علي أنه عملية الانتقال من الأنظمة التسلطية إلي الأنظمة الديمقراطية, حيث تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية, أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة

---

[١] سلوى الشعراوي، وآخرون, **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**، (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة, ٢٠٠١), ص ٢٣.
[٢] موسى شتيوي, **دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الأردن**، (عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية, ٢٠١٢), ص ١٦.
[٣] أحمد جاد الرب عثمان, إدارة عملية التحول الديمقراطي في تونس في الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٦, **المجلة العلمية**, الإسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية, المجلد الثامن, العدد السادس عشر, يوليو ٢٠٢٣, ص ٤٠٩.

السياسية, فالانتقال الديمقراطي يعني تغييرًا جذريًا لعلاقات السلطة في المجال السياسي, وعلاقات الترتيب في المجال الاجتماعي.[١]

عملية التحول الديمقراطي هي عملية ممتدة بمراحل:

تختلف أبعادها من دولة إلي أخري, وقد تشمل عمليات مرتدة تعمل في الاتجاه المضاد, وتنتهي حالة نجاحها إلي حالة جديدة، وهي ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي, بمعني الحالة التي يمكن معها القول بقدر كبير من الثقة, التي توصف معها النظم الديموقراطية, بأنها نظم راسخة. ويمكن علي ما سبق تقسيمها إلي أربعة مراحل باختصار هى:[٢]مرحلة انهيار النظام السلطوي, ومرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي, ومرحلة تدعيم النظام الديمقراطي, مرحلة النضج الاجتماعي والاقتصادي.

التحول الديمقراطي هو المرحلة التي تسعى فيها الدول للتحول من مرحلة اللاديمقراطية إلى مرحلة ديمقراطية، فالنظام السياسي الذي يشهد مرحلة تحول ديمقراطي يمر بالمرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي, إلى نظام ديمقراطي، باعتبار أن مرحلة التحول الديمقراطي مرحلة ما بين أنظمة التسلطية والأنظمة الديمقراطية، فعندما تسعى الأنظمة التسلطية للعبور من مرحلة اللاديمقراطية إلى الديمقراطية، هذه المرحلة تسمى بالتحول الديمقراطي، وهذه المرحلة قد لا يكتب لها النجاح وتنتكس، وقد تواجه اجهاضات، ولكن هناك دول كثيرة تسعى في ظل وجود ثقافة الديمقراطية إلى العبور لهذا الجانب، فعملية بناء الديمقراطية يعتبر أمر ضروري لأن شكل النظام السياسي المؤسساتي والقانوني يلعب دورًا مهمًا في استمرارية ونجاح النظم الديمقراطية.[٣]

طرح الفقه السياسي مفهوم آخر يتشابك مع المفاهيم السابقة, ويتجسد في الترسيخ الديمقراطي, الذي يعتبر مرحلة رسوخ الديمقراطية مرحلة متقدمة من عملية التحول الديمقراطي، وتحتاج إلى وقت وجهد بشكل

---

[١] المرجع السابق, ص ٤٠٩.
[٢] المرجع نفسه, ص ٤١٠.
[٣] عمران الميرغني, خيرية الدغيلي, التحول الديمقراطي: قراءات نظرية, **مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال**, تونس: جامعة الزيتونة, المجلد ٩, العدد١, يونيو ٢٠٢٢, ص ١٠١.

تدريجي وذلك عبر فترة زمنية طويلة، والترسيخ يعتبر عملية يتم بمقتضاها تحويل كل مظاهر وترتيبات مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية, إلى مؤسسات سياسية معترف بها.[١]

ثانيًا: الأسباب المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي:

يمكن إرجاع الأسباب المؤثرة على إدارة عملية التحول الديمقراطي إلى أسباب داخلية، وأسباب أخرى خارجية، وفي إطار شديد الترابط بين ما هو داخلي وخارجي، حيث تم تناول الأسباب الداخلية المتمثلة في: مدى إدراك القيادة السياسية، وانهيار شرعية النظام القائم, ومدى نمو ثقافة سياسية ديمقراطية ، ودور العامل الاقتصادي، مع تزايد قوة المجتمع المدني.[٢] وهناك أسباب خارجية لها التأثير الإيجابي نحو إجراء تحولات ديمقراطية في الأنظمة التي لم تأخذ بعد بالديمقراطية، وتعتبر دول العالم الثالث سريعة التأثر بالعوامل الخارجية خاصة من الدول الغربية، التي تتمثل في ضغوط الدول المانحة للمعونة، وضغوط المؤسسات الدولية، أو رغبة النظام في الاندماج في المجتمع الدولي ومنظماته الدولية والمالية بهدف تلقي مساعدات ومنح.[٣] وبدأت الديمقراطية تتوسع في العالم, حيث الاستفادة من المتغيرات والظروف الدولية, وكان التحرك نحو الديمقراطية يمثل ظاهرة عالمية, وظهرت في جنوب أوروبا, واجتاحت أفريقيا, وتحركت آسيا. ويقدم "صموئيل هنتجتون العديد من الأسباب منها:[٤]

١-النظم الشمولية التي تعرضت للمشاكل, بعد أن لاقت مبادئ الديمقراطية لدى الكثيرين, واعتماد الأنظمة على شرعية الأداء, وانهيارها بسبب الهزائم العسكرية, والفشل الاقتصادي.

٢-النمو الاقتصادي في الستينيات, والذي ارتفعت على أثره مستويات المعيشة والتعليم في العديد من الدول.

---

[١] يونس مسعودي, التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية, **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**, الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد, تلمسان, ٢٠١٤, ص ١٥٠.

[٢] عبد الحليم أحمد, **التحول الديمقراطي والأمن القومي مع التطبيق على مصر والعراق ١٩٩١- ٢٠٠٥**، رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨, ص ٧١.

[٣] علي الميري, **التحول الديمقراطي في دولة قطر ١٩٩٥-٢٠٠٤**, رسالة دكتوراه, القاهرة: جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, ٢٠٠٦, ص ٥٣.

[4] Huntington, S. P. (The third wave: Democratization in the late twentieth century. University of Oklahoma press. .1991. P. 75.

٣-التغيرات في سياسات العناصر الخارجية, والتحول الذي شهدته السياسة الأمريكية بداية من عام ١٩٧٤, ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في دول أخرى, والتغيير الذي قاده "ميخائيل جورباتشوف" أواخر الثمانينات والخاص بالسياسة السوفيتية والحفاظ عليها.

ثالثًا: أنماط التحول الديمقراطي:

تعني أنماط التحول الديمقراطي الإجراءات أو الأشكال التي اتخذها التحول الديمقراطي من نظام سلطوي, إلى نظام أخر ديمقراطي, من أجل الوصول للديمقراطية. لذلك حدد "صموئيل هنتجتون ثلاثة أنماط هى:[١]

١-التحول من أعلى: حيث يمنح هذا النمط السلطة الحاكمة للشعب, حق ممارس الديمقراطية, والأخذ بزمام الأمور عندما يكون هناك انشقاق على النظام القائم, ومنح الشعب بعض الصلاحيات, لرغبته في التحول نحو الديمقراطية, أو الخروج من المأزق, وصياغة آليات جديدة تعمل على الهيمنة والسيطرة على الأمور.

٢-التحول من أسفل: هذا النمط يتسم بتصاعد قوة المعارضة, وانهيار النخبة الحاكمة, والنظام السلطوي, وهذا يدفع القيادات السلطوية للانطلاق تجاه الإصلاحات لاحتواء الأزمة. ويوضح هذا النمط أهمية الضغوط الشعبية في الدفع تجاه التحول الديمقراطي, حيث يفرض الشعب تحولًا ديمقراطيًا بعد فترة من أعمال العنف, والتي قد تصل لصراعات دموية, وأعمال احتجاجات, وبعدها تبدأ الإصلاحات منعًا لتفاقم الأزمة التي تسببت فيها المطالب الشعبية.[٢]

٣-التحول من خلال التفاوض: تضطر النخبة الحاكمة في هذا النمط للتخلي عن نظامها السلطوي المهدد بعدم الاستقرار الداخلي, والمُعرض لضغوط تنذر بانهياره, وهذه الضغوط تمثل الرأي العام.[٣] والنظام السلطوي يدخل في حوار مفتوح, ويتفاوض مع قادة المعارضة, وتنتهي المفاوضات بين النظام الحاكم والمعارضة عن اتفاق يغلب عليه المصالح الحيوية للأطراف المشاركة.[٤]

---

[1] Ibid, P. 185.

[٢] إيمان حسن, **المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي- إطار نظري مفاهيمي**, (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية, الطبعة٢, ٢٠١٧), ص ٥٠.

[٣] سعاد العقون, نمط التحول الديمقراطي في التجربة المغاربية تحديات وعراقيل, **مجلة الفكر**, الجزائر: جامعة الجزائر, كلية العلوم السياسية والإعلام, العدد الثامن, ٢٠١٠, ص ١٦٩.

[٤] صدفة محمد محمود, مفهوم التحول الديمقراطي, القاهرة: جامعة القاهرة, ٢٠١٣, ص ٧.

المطلب الثالث: محددات العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والنظام السياسي في تونس

أولًا: طبيعة العلاقة والتفاعل بين الدولة والمجتمع:

لا وجود للمجتمع المدني بدون حماية من الدولة, ولا بناء للمجتمع المدني بدون الدولة أيضًا, وفي نفس الوقت تستمد الدولة سياستها وقواها وقيمها من المجتمع المدني,[١] وترعى الدولة المجتمع المدني بالسبل المختلفة للنمو, ويقوم المجتمع المدني بحماية الدولة من الجمود والتهاوي,[٢] لذلك يجب أن تكون العلاقة بينهما محكومة بقاعدة أساسية, هذه القاعدة تستند إلى الحفاظ على استقلالية مؤسسات المجتمع المدني.[٣]

توجد العديد من المواقف المعقدة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني, وهذه المواقف تسفر عن معارضة جمعية أو نقابة لسياسة عامة في الدولة, في الوقت الذي تعتمد فيه على دعم مالي من الدولة، لأداء بعض وظائفها التي تقوم بها، كذلك فإن الدولة تجد نفسها في حاجة لتطبيق قيودها الضبطية على بعض مؤسسات المجتمع المدني، كما توجد جمعيات أو نقابات تقوم الدولة بتأسيسها لخدمة مصالحها.[٤]

برز العديد من الفواعل المجتمعية في تونس, وتمكنت من فرض التحولات على طبيعة العلاقات القائمة, حيث كان التغيير الذي انطلق من المجتمع التونسي منظمًا من قبل الفواعل, وتميزت التحولات التي برزت بعد مارس ٢٠١١ بتأثيراتها على سياسة الدولة التونسية, وجعلت الدولة في تونس تعود للمجتمع في حركة التحول بعد قطيعة مع مؤسسات المجتمع المدني. وعرفت تلك المؤسسات كيفية النمو والانتشار, مع استفادة الدولة من تحسين حالة المجتمع التونسي في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية, إضافة لدور المرأة التونسية, واستفادت مؤسسات المجتمع المدني من تجاربها السابقة مع المجتمع السياسي, التي كان يهيمن عليها السلطة الحاكمة.[٥]

---

[١] ثناء فؤاد عبدالله, **اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**, , (بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية , الطبعة ١, ١٩٩٧) , ص ٢٨٧.

[٢] هشام حسين يونس, حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن, مؤتمر الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة السادس- الجلسة الخامسة, الدوحة -١٠ ١٤ نيسان ,٢٠٠٦ ص. ٣.

[٣] محمود مؤيد جبير وسعود احمد ريحان, المجتمع المدني في الوطن العربي: الواقع والتحديات, **مجلة جامعة الانبار للعلوم السياسية والقانونية**, العراق: جامعة النبار, العدد الرابع ,سنة النشر بدون, ص. ٢٨٥.

[٤] ابتسام قرقاح, **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسية العامة في الجزائر, ١٩٨٩ - ٢٠٠٩ ,** رسالة ماجستير غير منشورة, الجزائر: جامعة الحاج لخضر –باتنه -,كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية, ٢٠١١, ص ٧٢.

[٥] الحواس كعبوش, علاقة الدولة بالمجتمع في المنطقة المغاربية: قراءة في الحالة التونسية, **مقالة**, تونس: المركز العربي للبحوث والدراسات, العدد ٥٥, مايو ٢٠٢٠, ص٢٠.

ثانيًا: غياب الشراكة بين المجتمع المدني والدولة بتونس:

استقلالية المجتمع المدني عن الدولة لا تعني أنه يجب عليها دائمًا انتقاد الدولة ومعارضتها. فالمجتمع المدني النشط يعمل على تعزيز واحترام المواطنين للدولة, ويعزز انخراطهم الإيجابي فيها. وهذا ليس هو الحال في تونس، حيث لا تحظى الطبقة السياسية بالاحترام, وتكون الشراكة والتعاون الفعال مع الدولة محدودين. وعلى الرغم من وجود التعاون مع هيئات الدولة مثل وزارة الشؤون الاجتماعية، فهناك ناشطون يدعون أن مؤسسات مثل وزارة التربية قامت برفض طلبات الشراكة, ورأى الناشطون ضعفًا ملحوظًا في التعاون مع وزارة الداخلية, خاصة مع تزايد أعمال عنف الشرطة ضد المعارضين والمتظاهرين والناشطين, فإنه يُعد غيابًا واضحًا للشراكة يستوجب إصلاحه.[١]

ضعف القدرة الإدارية للدولة يعيقها على تنظيم المجتمع المدني في عمل منظمات المجتمع المدني, واستلزم عدم قدرتها بتنظيم الشؤون المالية لمنظمات المجتمع المدني تنظيمًا ذاتيًا, وهو ما يدركه بعض المراقبين بأنه غير كاف. وتعمل معظم منظمات المجتمع المدني بطريقة شفافة, إلا أن هناك أمور "مشبوهة" خاصة بالأموال التي حصلت عليها, ولذلك فإن مشكلة الفساد تمنع وجود أي علاقة تعاونية بين المجتمع المدني والدولة.[٢]

اتهم الرئيس التونسي "قيس سعيد" منظمات المجتمع المدني في تونس بخدمة المصالح الأجنبية, ومحاولة التدخل في السياسة التونسية، وقال إنه سيقوم بحظر جميع أشكال التمويل الخارجي عليها الذي يُقدم لبعض منظمات المجتمع المدني في تونس.[٣]

ثالثًا: إعادة تنظيم العلاقة التي تجمع الدولة والمجتمع المدني في تونس:

[1] Sabina Henneberg, Civil Society in Tunisia: Resetting Expectations, The Washington Institute, For Near East Policy, Jan 23, 2023.
Access Date: Jan 05th, 2024.
Available on: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/civil-society-tunisia-resetting-expectations
[2] Ibid.
[3] Tunisia: Looming Curbs on Civil Society Must Be Stopped, Human Right Watch, March 11, 2022.
Access Date: Jan 06th, 2024.
Available on: https://www.hrw.org/news/2022/03/11/tunisia-looming-curbs-civil-society-must-be-stopped

شهدت الساحة التونسية في السنوات الماضية عودة التحولات الديمقراطية التي تمثل قيمة حقيقية للأبعاد المجتمعية, وأدى ذلك لفتح المجال أمام تطوير العلاقة التي تجمع الدولة بالمجتمع التونسي, وفي نفس الوقت يمكن العمل على إعادة تنظيم تلك العلاقة بين الجانبين على النحو التالي:[١]

١- التركيز على التفاعل الإيجابي بين الدولة والمجتمع المدني, وعدم السماح بظهور أي بوادر للصدام أو الصراع والقطيعة بين الأطراف المذكورة.

٢- تفعيل تسوية ملائمة تجمع بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني, من أجل تحقيق نهضة تجمع وتدعم الطاقات الوطنية.

٣- القيام بالربط الوطني بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني التونسي, بما يخدم ويتفق مع الضرورات التي تعمل على إتاحة الاستقرار, بما يتفق مع المصلحة العامة من أجل رفعة الوطن التونسي.

٤- إعادة تسوية العلاقة بين الدولة والبيئة الاجتماعية, وهناك المقومات التي من الممكن أن تحقق هذا المطلب، وتبني المجتمع لحركة التغيير, وامتلاكه قدرة الرقابة على أجهزة الدولة.[٢]

٥- وجود عقد سياسي جديد يربط قوى المجتمع ومؤسسات الدولة يحقق مطالب المجتمع وتطلعاته.[٣]

المطلب الرابع: مستقبل المجتمع المدني نحو تعزيز التحول الديمقراطي

مرت تونس في تسعينيات القرن الماضي لنظام تسلطي قائم على حكم الشخص الواحد عبر الأجهزة الأمنية والشرطية, وتفكك عبر ثورة شعبية بعد انهيار تلك الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية, التي تعتبر العمود الفقري للرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي". وإذا نظرنا لطبيعة الأحزاب الحاكمة في الدولة التسلطية فإن الحزب غالبًا يكون أداة للتحفيز الشعبي, ومظهر للشرعية الحزبية, وأيضًا وسيلة لاختراق

[١] ميلاد مفتاح الحراثي, **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط**, (كردستان: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية, ٢٠١٥), ص ١٥٤.
[٢] الحواس كعبوش, مرجع سبق ذكره, ص ٢١.
[٣] بونعمان سلمان, **أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة**, (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٣)، ص ص ٩١.

المؤسسات الجامعية والمهنية والطلابية, أكثر من كونه حزب سياسي يصب اعتماده على القواعد الشعبية التي تحدد توجهاته السياسية والايديولوجية.[١]

في هذا المطلب سيتم عرض التحديات التي تواجه تونس, ودور المجتمع المدني لتعزيز التحول الديمقراطي في الدولة التونسية.

أولًا: التحديات التي تواجه تونس:

١- التحدي السياسي: تواجه تونس، مع حلول الذكرى الخامسة والستين للاستقلال في ٢٠ مارس الجاري ٢٠٢١، أزمة سياسية حادة، بسبب تصاعد الصراع بين الرئاسات الثلاث، وانشغال بعض القوى بالمكاسب السياسية، دون إيلاء اهتمام بآليات التعامل مع الأزمة الاقتصادية التي يواجهها المجتمع التونسي بمختلف طوائفه, وتسببت في اندلاع احتجاجات من حين لآخر، كان آخرها خلال الاحتفال بعيد الاستقلال، فضلاً عن غياب التوافق بين مختلف القوى السياسية، واعتماد آلية الاحتكام للشارع بدلاً من اللجوء إلى الحوار والتفاوض.[٢]

كان لغياب تشكيل المحكمة الدستورية دور رئيسي في ما تشهده البلاد من أزمة دستورية وسياسية إثر الصراع الدائر بين الرئاسات الثلاث بشكل عام منذ تولى الرئيس "قيس سعيد" رئاسة الجمهورية من جانب، وبين رأسي السلطة التنفيذية من جانب آخر، لكونها الهيئة القضائية المنوط بها الفصل في النزاعات بين الأفرع الثلاثة الرئيسية للسلطة في البلاد.[٣] وفي محاولة لإحراج رئيس الجمهورية سياسياً، ووضعه أمام الأمر الواقع، قد يلجأ رئيس الحكومة لتجاوز بروتوكول أداء اليمين الدستورية للوزراء الجدد، ونشر قرارات التعيين في الجريدة الرسمية، وهو ما سيؤدي لتعميق الأزمة السياسية والدستورية بين رأسي السلطة التنفيذية.[٤]

---

[١] صالح زيد, مرجع سبق ذكره, ص ٢١٤.

[٢] بسمة سعد, تونس: تداعيات الصراع بين الرئاسات الثلاث, مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, القاهرة: ٢١ مارس, ٢٠٢١.
تاريخ الدخول: ٧ يناير, ٢٠٢٤. متاح من خلال الرابط:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17090.aspx

[٣] بسمة سعد, المرجع السابق.

[٤] أحمد نظيف, الأزمة السياسية في تونس وآفاقها المستقبلية, مركز الإمارات للسياسات, دبي: ١٣ فبراير, ٢٠٢١.
تاريخ الدخول: ٧ يناير, ٢٠٢٤. متاح من خلال الرابط:
https://epc.ae/ar/topic/future-prospects-of-tunisias-political-crisis

٢- التحدي الاقتصادي: يعتبر التحدي الاقتصادي أحد التحديات التي تواجه تونس, خاصة أن السلبيات التي خلفتها الحكومات السابقة تراكمت عبر أكثر من نصف قرن, خلال عهدي "الحبيب بورقيبة" و "زين العابدين بن علي" وتلك الفترة شهدت ظهور الفساد, وهو ما أحدث اختلال في برامج التنمية في البلاد, ويرجع تدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب ما تعرضت له العديد من المصانع والبنوك والمتاجر للإحراق بسبب انعدام الأمن, وادي ذلك لمغادرة أكثر من ١٤٠ شركة ومؤسسة اقتصادية البلاد, وانتقلت لبلدان أخرى.[١]

أهم تحد اقتصادي يواجه تونس هو استعادة نسق النمو، لا سيما وأنها حققت خلال السنوات الأخيرة نموًا بمعدل ١,٦ في المئة، مقابل معدل ٤ في المئة في فترة ما قبل عام ٢٠١٠". وتعتبر هذه المعدلات ضعيفة تسببت في وجود معدلات كبيرة من البطالة بلغت ١٧,٨ في المئة في الربع الأول من عام ٢٠٢١. ويعتبر وقف نزيف ميزان المدفوعات والتحكم في عجز الموازنة من بين أبرز التحديات التي يتعين على الحكومة التصدي لها. بتحسين نسبة النمو لكي تتمكن البلاد من السيطرة على المالية العامة, ومعالجة الفقر والبطالة, واسترجاع واستقطاب الاستثمارات الخارجية التي سجلت نموًا سلبيًا بحلول النصف الأول من عام ٢٠٢١.[٢]

قضايا اقتصادية كبرى تحتاج إلى حلول مثل: التهريب، والاحتكار، والفساد، والشبكات الإجرامية، وحجم التضخم، وإنعاش الاقتصاد، وتحسين القدرات الشرائية للمواطنين؛ في ظل ارتفاع حجم المديونية، وتراجع معدلات النمو، مع الضغوط التي يمارسها صندوق النقد الدولي, المتعلق بعضها بتخفيض الأجور, وتخفيض دعم الوقود، إضافة إلى الشعور بالتهميش، كل هذه المعطيات تجعل العملية الديمقراطية أمام تحديات اقتصادية متعددة, لا تقل خطرًا عن التحديات السياسية.[٣]

ثالثًا: التحدي الاجتماعي: بعد مرور ثمانية عشر شهراً على اندلاع الربيع العربي، لا تزال تونس قادرة على التفاخر بمرحلة انتقالية ناجحة ومستمرة. لقد انتهى النظام السابق، الذي كان يدافع عن الفساد والظلم الاجتماعي، وأصبحت المكاسب الديمقراطية واضحة. ومع ذلك، فإن التحديات الاجتماعية والاقتصادية

---

[١] صالح زيد, مرجع سبق ذكره, ص ص ٢١٦- ٢١٧.

[٢] محرز الماجري, تحديات اقتصادية كبرى تنتظر تونس أبرزها معالجة وضعها المالي, اندبندت عربية, ٨ أغسطس, ٢٠٢١.
تاريخ الدخول: ٧ يناير, ٢٠٢٤. متاح من خلال الرابط:
https://www.independentarabia.com/node/

[٣] علي الجبلي, **التيارات الفكرية والسياسية في تونس وتحدي التحول الديمقراطي**, (اسطنبول, ٢٠٢١), ص ٩٠.

الهائلة تهدد بوقف التقدم. ومن بين هذه التحديات، تبرز تحديات: ارتفاع معدلات البطالة, وخاصة بين خريجي الجامعات, والتفاوتات الإقليمية الصارخة والفساد. وعلى الرغم من أن حكومة الوحدة الوطنية بقيادة حزب النهضة الإسلامي تدرك هذه العلل الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنها لم تتمكن من معالجتها بالسرعة الكافية، وتفشل في تهدئة نفاد صبر العمال والشباب العاطلين عن العمل الذين يتوقعون جني الثمار. بسبب مشاركتهم في الصراعات الماضية. ولتجنب الصراعات الاجتماعية المزعزعة للاستقرار، يتعين على الحكومة أن تستجيب بشكل أفضل للعنف المتصاعد الناجم عن تدهور الأوضاع الاقتصادية؛ والسيطرة على القطاع الاقتصادي غير الرسمي الكبير، بما في ذلك التهريب؛ والتغلب على الاختناقات الإدارية التي تعيق التحسينات الاجتماعية والاقتصادية. [١]

ثانيًا: مستقبل علاقة المجتمع المدني بالدولة نحو تعزيز التحول الديمقراطي في تونس:

تعد العلاقة القائمة بين النظام في الدولة والمجتمع ذات دور محوري وحساس, نحو توجيه عملية التحول الديمقراطي، فإذا كان المجتمع مفككا وضعيفًا، فإن الضغط المنظم على النظام من جانب المجتمع يكون قليلا ومحدودًا نسبيا، ويكون الضغط من أسفل باتجاه الديمقراطية ضعيفا، وغالبا لا تكون آليات حل خلافات النخبة الحاكمة ذات شأن على مصير النظام، يمكن أن تؤدي تلك الخلافات من قبل النخبة الحاكمة على مصير النظام، وتؤدي تلك الخلافات إلى تغيير في تركيبة هذه النخبة. [٢]

عندما تتمكن قوى المجتمع المدني من تطوير نفسها, خاصة في شكل أحزاب سياسية, وقادرة على ممارسة الضغط على النظام القائم, بمساعدة البنية التنظيمية المتطورة التي تمتلكها, والقاعدة الجماهيرية التي تتمثل في وسائل وآليات قوية وواضحة, تستطيع من خلال ذلك استقطاب المشهد السياسي حولها, بل وتؤثر على مسارات التطورات التي تظهر داخل النظام الحاكم بصورة مرتفعة. [٣]

---

[1] Tunisia: Confronting Social and Economic Challenges, Crisis Group,)6 June, 2012.
Access Date: 07th Jan, 2024.
Available on: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/tunisia/tunisia-confronting-social-and-economic-challenges

[٢] جيل جرايم, **ديناميات السيرورة والديمقراطية والمجتمع المدني**, شوكت يوسف (مترجم), (دمشق: وزارة الثقافة, ٢٠٠٥), ص ١٦٣.

[٣] كارتنيسكس ادريان, **ثورة أوكرانيا البرتقالية**, حمدي أبو كيلة (مترجم), (كاليفورنيا: الثقافة العمالية, العدد ١٣٦, مايو ٢٠٠٦), ص ٤٦.

هناك العديد من الملفات التي سيكون لها تأثير حاسم على مستقبل علاقة الدولة بالمجتمع المدني نحو الديمقراطية وهى:[1]

– ضرورة المضي قدمًا نحو تطوير الدستور التونسي خاصة فيما يخص العمل والنظام السياسيين.

– تحديد واجبات ومكانة المؤسسات العسكرية, وخروجها من الحقل السياسي, والحفاظ على كيان وقوة الدولة نحو الممارسة الديمقراطية.

– منح وإعطاء حرية في العديد من المكونات السياسية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس.

– ضرورة تحديد العلاقة التي تربط المرجعية الدينية والعقدية العامة, وتعددية الفكر والسياسة داخل المنظومة الديمقراطية, ومراجعة التشريعات والمرجعيات والقوانين الإسلامية بما يتواكب مع الشرعية السياسية.

الخاتمة

تأكد من خلال هذا البحث إن المجتمع المدني, لم يكن له دور ظاهر في بداية لحظة الاحتجاجات في تونس, ويعود ذلك إلى القيود التي تم فرضها منذ فترة الرئيس" الحبيب بورقيبة" وزادت تلك القيود بعد الانقلاب الذي قام به الرئيس "زين العابدين بن علي" على مكونات المجتمع المدني, سواء سياسية أو غيرها, وبمرور السنوات التي شهدت العديد من صور الفساد, وتكبيل الحريات والتقييد, والحكم الأوحد, جعلت من المجتمع المدني أدوات تتحرك, وحركت معها موجات الغضب من شباب الجامعات, إضافة لمساندة واهتمام الإعلام الداخلي والخارجي, وظهرت قوة المجتمع المدني ودوره البارز من خلال التوجيه نحو الاحتجاجات.

بعد هروب "زين العابدين بن علي" ساهم المجتمع المدني في تحقيق التحول الديمقراطي, بطرده جميع رموز النظام السابق, بل وحل الحزب الدستوري الحاكم, وظهرت بصماته خلال المرحلة الانتقالية من خلال المشاركة في أعضاء الهيئة العليا, لكي تتحقق أهداف الثورة والإصلاح السياسي, والانتقال الديمقراطي, وأول ما تحقق هو زيادة عدد الأحزاب الذي وصل إلى ١٠٦ حزب, بعد أن كان لا يزيد عن ٩ أحزاب. وساهمت منظمات المجتمع المدني في العمل على دفع الجماهير على المشاركة في الحياة السياسية في تونس.

[1] فريد بو طاجين, **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس**, رسالة ماجستير, الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحيي, كلية الحقوق والعلوم السياسية, ٢٠١٢- ٢٠١٣. ص ص ٢٢٦- ٢٢٧.

قام المجتمع المدني في تونس بدور أساسي في التوفيق بين الرؤى المختلفة, لكي يحدث توافق بين القيم الإسلامية, والتراث الثقافي الليبرالي لتحقيق التوافق مع التجانس بين الأفراد وفئات المجتمع التونسي, وأظهر المجتمع المدني العلاقة الترابطية التي تجمعه بعملية التحول الديمقراطي, خاصة أن عملية التحول الديمقراطي كانت تجربة بدأت بالفئات المهمشة من الناحيتين الاجتماعية والمجالية.

مراجع البحث

أولًا: المراجع العربية:

أ –الكتب:

١) أحمد العيساوي, **المجتمع المدني بين الدولة والمجتمع- المجتمع المدني ودوره في التنمية**, (الجزائر: الوادي, الرابطة الولائية للفكر والإبداع, ٢٠٠٥.

٢) إيمان حسن, **المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي- إطار نظري مفاهيمي**, (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية, الطبعة٢, ٢٠١٧).

٣) بونعمان سلمان, **أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة**, (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٣).

٤) جيل جرايم, **ديناميات السيرورة والديمقراطية والمجتمع المدني**, شوكت يوسف (مترجم), (دمشق: وزارة الثقافة, ٢٠٠٥).

٥) سلوى الشعراوي، وآخرون, **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**، (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة, ٢٠٠١).

٦) صدفة محمد محمود, مفهوم التحول الديمقراطي, القاهرة: جامعة القاهرة, ٢٠١٣.

٧) علي الجبلي, **التيارات الفكرية والسياسية في تونس وتحدي التحول الديمقراطي**, (اسطنبول, ٢٠٢١).

٨) ثناء فؤاد عبدالله, **اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**, , (بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية , الطبعة ١, ١٩٩٧) .

٩) كارتنيسكس ادريان, **ثورة أوكرانيا البرتقالية**, حمدي أبو كيلة (مترجم), (كاليفورنيا: الثقافة العمالية, العدد ١٣٦, مايو ٢٠٠٦).

١٠) حمد نصر مهنا, **الدستورية والسياسة: دراسة تطبيقية**, (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث, ٢٠٠٥).

١١) موسى شتيوي, **دور مؤسسات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في الأردن**، (عمان: مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية, ٢٠١٢).

١٢) ميلاد مفتاح الحراثي, **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط**, (كردستان: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية, ٢٠١٥).

١٣) نوار منصري, **واقع المجتمع المدني في تونس**, تونس: مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية, ط١ , ٢٠١٦.

ب– الدوريات:

١) أحمد جاد الرب عثمان, إدارة عملية التحول الديمقراطي في تونس في الفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٦, **المجلة العلمية**, الإسكندرية: كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية, المجلد الثامن, العدد السادس عشر, يوليو ٢٠٢٣.

٢) خير الله سبهان عبد الله الجبوري, "دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية", **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**, الجزائر: العدد ٣٢, يناير ٢٠١٨.

٣) سعاد العقون, نمط التحول الديمقراطي في التجربة المغاربية تحديات وعراقيل, **مجلة الفكر**, الجزائر: جامعة الجزائر, كلية العلوم السياسية والإعلام, العدد الثامن, ٢٠١٠.

٤) عبد الرحمن التميمي, منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الفساد, ورقة عمل مقدمة في الورشة التدريبية بعنوان " دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد", هيئة مكافحة الفساد, رام االله, ٢٧ أغسطس ٢٠١٣.

٥) عمران الميرغني, خيرية الدغيلي, التحول الديمقراطي: قراءات نظرية, **مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال**, تونس: جامعة الزيتونة, المجلد ٩, العدد١, يونيو ٢٠٢٢.

٦) محمود مؤيد جبير وسعود احمد ريحان, المجتمع المدني في الوطن العربي: الواقع والتحديات, **مجلة جامعة الانبار للعلوم السياسية والقانونية**, العراق: جامعة النبار, العدد الرابع ,سنة النشر بدون تاريخ.

٧) محمود، وريحان، المجتمع المدني في الوطن العربي الواقع والتحديات، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، العدد الرابع, ٢٠٠٨.

٨) يونس مسعودي, التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية, **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**, الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد, تلمسان, ٢٠١٤

ج- الرسائل العلمية:

١) ابتسام قرقاح, **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسية العامة في الجزائر, ١٩٨٩ - ٢٠٠٩ ,** رسالة ماجستير غير منشورة, الجزائر: جامعة
٢) الحاج لخضر –باتنه -,كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية, ٢٠١١.

٣) بلعيور الطاهر, المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي, **مجلة العلوم الانسانية**, الجزائر: جامعة محمد خضير بسكرة, العدد العاشر, ,٢٠٠٦ .

٤) صالح زياد, **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس**, رسالة ماجستير, تونس: جامعة محمد الصديق بن يحيى, كلية الحقوق والعلوم السياسية, ٢٠١٢-٢٠١٣.

٥) عايدة مسلم حماد النوايشة, **دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الاردن**, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الآداب والعلوم, قسم العلوم السياسية, جامعة الشرق الاوسط,عمان: ٢٠١٠ .

٦) عبد الحليم أحمد, **التحول الديمقراطي والأمن القومي مع التطبيق على مصر والعراق ١٩٩١- ٢٠٠٥**، رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨.

٧) علي الميري, **التحول الديمقراطي في دولة قطر ١٩٩٥-٢٠٠٤**, رسالة دكتوراه, القاهرة: جامعة القاهرة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, ٢٠٠٦.

٨) علي خليفة الكواري, **الخليج العربي والديمقراطية نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية**, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, ٢٠٠٢).

٩) فريد بو طاجين, **دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس**, رسالة ماجستير, الجزائر: جامعة محمد الصديق بن يحيي, كلية الحقوق والعلوم السياسية, ٢٠١٢- ٢٠١٣.

١٠) النيادي, عبد الله راشد, **اثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطوير حقوق الإنسان والمجتمع المدني في إطار جامعة الدول العربية ١٩٩٠-٢٠٠٧,** رسالة ماجستير غير منشورة, الأردن: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا, ٢٠٠٨.

د- المواقع الإلكترونية:

أحمد نظيف, الأزمة السياسية في تونس وآفاقها المستقبلية, مركز الإمارات للسياسات, دبي: ١٣ فبراير, ٢٠٢١.
تاريخ الدخول: ٧ يناير, ٢٠٢٤. متاح من خلال الرابط:
https://epc.ae/ar/topic/future-prospects-of-tunisias-political-crisis

بسمة سعد, تونس: تداعيات الصراع بين الرئاسات الثلاث, مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, القاهرة: ٢١ مارس, ٢٠٢١.
تاريخ الدخول: ٧ يناير, ٢٠٢٤. متاح من خلال الرابط:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17090.aspx

لحواس كعبوش, علاقة الدولة بالمجتمع في المنطقة المغاربية: قراءة في الحالة التونسية, **مقالة**, تونس: المركز العربي للبحوث والدراسات, العدد ٥٥, مايو ٢٠٢٠.
تاريخ الدخول: ٨ يناير, ٢٠٢٤. متاح من خلال الرابط:

http://www.acrseg.org/41557

محرز الماجري, تحديات اقتصادية كبرى تنتظر تونس أبرزها معالجة وضعها المالي, اندبندت عربية, ٨ أغسطس, ٢٠٢١.
تاريخ الدخول: ٧ يناير, ٢٠٢٤. متاح من خلال الرابط:

https://www.independentarabia.com/node/

هشام حسين يونس, حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن, مؤتمر الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة السادس- الجلسة الخامسة, الدوحة -١٠ ١٤ نيسان ,٢٠٠٦.
تاريخ الدخول ٥ يناير, ٢٠٢٤. متاح من خلال الرابط:

http: www.qatarconferences.org.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1) Huntington, S. P. (The third wave: Democratization in the late twentieth century. University of Oklahoma press. .1991. P. 75.

2) Sabina Henneberg, Civil Society in Tunisia: Resetting Expectations, The Washington Institute, For Near East Policy, Jan 23, 2023.
Access Date: Jan 05th, 2024.
Available on: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/civil-society-tunisia-resetting-expectations

3) Tunisia: Confronting Social and Economic Challenges, Crisis Group,)6 June, 2012.
Access Date: 07th Jan, 2024.
Available on: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/tunisia/tunisia-confronting-social-and-economic-challenges

4) Tunisia: Looming Curbs on Civil Society Must Be Stopped, Human Right Watch, March 11, 2022.
Access Date: Jan 06th, 2024.
Available on: https://www.hrw.org/news/2022/03/11/tunisia-looming-curbs-civil-society-must-be-stopped